

باب المندب والامن العربى الافريقى

لواء ا. ح دكتور

محمد رضا توفيق فودة

بسم الله الرحمن الرحيم

« وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان »

(صدق الله العظيم)

مقدمة :

نحن نعيش اليوم فى عالم متشابك المصالح يتميز بدرجة عالية من الاعتماد المتبادل بين دولة فى المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية . وكل دولة تحاول أن ترسم لنفسها نمطا للحياة يساعد شعبيها على ادارة شئونها على أساس المشاركة فى تحمل الأعباء والتمتع بالزايا . كما أن هذا النمط يجب أن يحقق للدولة أسلوبا مناسبا لحل مشاكلها مع جيرانها ومع باقى دول العالم .

ولا شك أن المصالح المتشابكة ليست بالضرورة متطابقة أو متجانسة ، لذا فعندما تتعارض المصالح فقد تضطر الدولة للدخول فى مواجهة مسلحة مما يؤثر على أمنها القومى ، لذا فعلى الدولة أو الدول التى تسعى لتحقيق أمنها القومى أو الاقليمى أن تعمل على رفع قدرتها الشاملة اقتصاديا وعسكريا وسياسيا واجتماعيا .

ولا شك أن الأهمية الجيوبولوتيكية للدولة هى أحد العوامل التى تعرض الدولة للصراع الدولى وخاصة اذا ما كانت تطل على أحد الممرات المائية الهامة مثل مضيق باب المندب .

وتواجه الدول العربية والافريقية بمشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية معقدة تهدد أمنها القومى ، لذا كان عليها أن تسعى للوقوف على

التحديات الموجهة اليها سعيا وراء الوصول الى صيغة مقبولة لتحقيق الأمن العربى الافريقى .

وهناك خلط فى مفهوم الأمن القومى وأصبح يشوبه الغموض والتباين ، حيث نجد الخلط الملحوظ بين عدة مفاهيم للأمن مثل :

- الأمن القومى .
- الأمن الوطنى .
- الأمن الاقليمى .
- الأمن الجماعى .

ونجد ان هناك غموضا فى مفهوم الأمن القومى سائدا فى جميع — الأوساط حيث يقع فى فحه كثير من السياسة والكتاب والقادة والمفكرين بل والرأى العام ، مما يؤدى الى استخدام المفهوم فى غير موضعه (١) .

أولا — مفاهيم الأمن القومى :

ويقصد بكلمة الأمن الطمأنينة وهذا يعبر عن الوجود السياسى والالتزام بالولاء والطاعة ازاء السلطة وصاحبها ، والاستقرار والقدره على مواجهة المفاجآت المتوقعة وغير المتوقعة دون ان يترتب على ذلك اضطراب فى الأوضاع السائدة بما يعنيه ذلك من تقلص للطمأنينة والاستقرار (٢) .

وفى نطاق التعاملات الدولية المعاصرة يجب ان نفرق بين ثلاثة مناهيم متداولة وهى الأمن القومى ، الأمن الاقليمى ، الأمن الجماعى . واقدم هذه الاصطلاحات هو اصطلاح الأمن القومى والذى ظهر مع ظهور الدولة القومية فى أوروبا الحديثة وبصفة خاصة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وقد تناوله العديد من المفكرين بتعاريف مختلفة كالاتى :

— هو تلك المجموعة من القواعد الحركية التى يجب على الدولة ان

(١) د. السيد عليوة : الأمن القومى العربى ومضاعفات حرب الخليج ، السياسة الدولية ، العدد ٨١ ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٥ ، ص ٣٠—٣١ .
(٢) د. حامد ربيع : نظرية الأمن القومى العربى ، القاهرة ، دار الموقف العربى ١٩٨٤ ، ص ٣٧ .

تحافظ على احترامها ، وأن تفرض على الدول المتعاملة معها مراعاتها
لمستطيع أن تضمن لنفسها نوعا من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية (٣) .

ولقد عبر روبرت مكنمارا عن ذلك بالآتى :

(أ) أن الوضع العسكرى الخالص ليس هو العنصر الرئيسى فى
الأمن القومى حيث أن أى دولة يمكنها أن تزيد رصيدها من التسليح الى نقطة
عندها لا يمكن أن تشتري مزيدا من الأمن لنفسها بمجرد حوزتها لمزيد من
السلاح والعتاد(٤) .

(ب) ان الأمن ينشأ من التنمية ولكن قد يحدث تخريب من الداخل أو
عدوان من الخارج ، ولهذا يجب احتفاظ الدولة بقدرة عسكرية مناسبة
لمواجهة هذا التهديد . فالقوة العسكرية يمكن أن تساعد فى توفير القانون
والنظام ولكن لا يمكن أن يتم ذلك الا بقدر وجود أساس للقانون والنظام فى
المجتمع النامى ورغبة أساسية فى التعاون من جانب الشعب .

(ج) ان الأمن هو التنمية وبدون تنمية لا يوجد أمن ، والدول النامية
التي لا تنمو فى الواقع لا يمكنها فى بساطة أن تظل أمة ، وذلك لأن مواطنيها
لا يمكنهم التخلّى عن طبيعتهم الانسانية ، كما انه لا يمكن أن تتم التنمية
بدون قدر أدنى من النظام والاستقرار ، وان عدم التنمية يجلب عدم
الاستقرار والنظام ، فالقانون والنظام هما مظلة الاستقرار والدرع التي
تتحقق خافه التنمية وهى الحقيقة الأساسية للامن .

(د) ان أى مجتمع يمر بمرحلة التحول الى مجتمع عصرى فان الأمن
يكون معناه التنمية ، والأمن ليس هو المعدات العسكرية وان كان يتضمنها ،
وليس القوة العسكرية وان كان اطارها ، وليس النشاط العسكرى التقليدى
وان كان يشملها .

أما فردريك ليسيت فقد عبر عن ذلك : بأن امتلاك الدولة للقوة
العسكرية الكافية يحقق لها الاستقرار والرخاء فى الداخل والخارج ، وان

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٨ .

(٤) روبرت مكنمارا : جوهر الأمن ، القاهرة ، ترجمة هيئة الأمن

القومى ١٩٦٩ ، ص ١٣٩-١٤٠ .

الفرض الأساسى من الاقتصاد فى الدولة ليس الثروة فقط ، ولكن القوة والثروة معا ، لأن الثروة القومية تزداد وتؤمن بالقوة الوطنية ، ومن هنا فان القوة اكثر أهمية من الفنى واليسر ، لأن الضعف يودى الى التخلّى عن جميع الممتلكات ليست فقط الثروة ولكن جميع قوى الانتاج والحربية والاستقلال الوطنى حيث توضع جميعا فى يد الطرف الذى يستطيع أن يملئ ارادته بالقوة على الدولة نتيجة لتفوقه فى القدرة العسكرية .

وقد عرفه أمين هويدى « بأنه الاجراءات التى تتخذها الدولة فى حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها فى الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية » وهذا التعريف يتضمن : (٥)

— أن تشمل الاجراءات كافة المجالات فى الدولة ، فمسائل الاقتصاد والدفاع والأمن كل لا يتجزأ .

— أن تكون هذه الاجراءات داخل طاقتها اذ أن الامال الطموحة التى تجاوز الامكانيات كثيرا ما تقود الى التهلكة .

— التخطيط للحاضر والمستقبل القريب والبعيد .

— مراعاة المتغيرات الدولية التى تحتاج الى اعادة التقييم بين وقت وآخر ومطابقة اجراءاتنا مع المتغيرات الحاضرة والمنتظرة .

— ومن هنا يتضح أن الأمن القومى مجاله الاستراتيجية للدولة اى استخدام كافة موارد الدولة المتاحة لتحقيق اغراضها .

وفى تعريف آخر انه : « تأمين كيان الدولة او مجموعة من الدول من الاخطار التى تتهددها داخليا وخارجيا ، وتأمين مصالحها ، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق اهدافها وغاياتها القومية (٦) » .

(٥) أمين هويدى : الأمن العربى فى مواجهة الأمن الاسرائيلى ، بيروت ، دار الطليعة ١٩٧٥ ، ص ٤٤ .

(٦) د. على الدين هلال : الأمن العربى والصراع الاستراتيجى فى البحر الأحمر ، المستقبل العربى ، العدد ٩ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٧٩ ، ص ٩٨-٩٩ .

ويدور هذا المفهوم حول ثلاثة محاور رئيسية :

— تأمين كيان الدولة أو مجموعة الدول الذى يتمثل فى المقام الأول فى وحدة أراضيها وحماية اقليمها .

— ان هذا التأمين يكون فى مواجهة كافة الاخطار الداخلية والخارجية القائمة والمحتملة .

— تحقيق الأهداف العامة للمجتمع التى تتمثل عادة فى الاستقرار السياسى والاجتماعى والتنمية الشاملة مع اختلاف الأساليب التى يمكن أن تتحقق بها هذه الأهداف .

اما مفهوم الأمن القومى فى نظر والترليمان فيتحقق « عندما نكون الدولة آمنة وذلك عند المدى الذى تكون فيه غير معرضة لخطر التضحية بقيمها الجوهرية ، اذا ما رغبت فى تحاشي" الحرب ، وتكون قادرة على المحافظة عليها اذا ما تعرضت للتحدى ، وذلك بالانتصار فى الحرب » .

وهناك تعريف آخر يعرف الأمن القومى بأنه « يهدف الى تأمين الأمة من الداخل ودفع التهديد والعدوان الخارجى بما يكفل للامة حياة مستقرة تساعد على النهوض والتقدم » (٧) .

وهناك من يعرف الأمن القومى بأنه « يشير الى .بدا يتضمن حق الافراد والجماعات — المؤسسية وغير المؤسسية — للحماية ضد الانتهاك التمسفى لشكل وجودهم المتكامل ، بما فى ذلك اعراهم وثقافتهم » . وقد ارتبط هذا المفهوم تقليديا باقليم جغرافى محدد تتمتع فيه سلطة حكومية ما بصففة السيادة(٨) .

ومن التعاريف السابقة يمكننا أن نحدد خصائص مفهوم الأمن القومى كالاتى :

— انه ينبع أساسا من الخصائص الجيوبولوتيكية للاقليم .

(٧) لواء آح. عدلى حسن سعيد : الأمن القومى واستراتيجية تحقيقه ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٧ ، ص ١١ .

(٨) د. محمد السيد السعيد : الأمن الافريقي ، مشكلاته وافاقه ، السياسة الدولية ، عدد ٧٩ ، القاهرة ، يناير ١٩٨٥ ، ص ٧٧ .

— يتجه مفهوم الأمن القومى أساسا الى الدول المجاورة ، حيث يدور حول حماية الاقليم القومى .

— هو مفهوم استراتيجى حيث يتلمس عناصر الضعف الاستراتيجى فى الاقليم القومى ، ومحاولة تخطى ذلك الضعف باتخاذ اجراءات وقائية تضمن الا يكون ذلك الضعف مصدرا لتمزقات معادية قد تكون قاتلة لذا يجب أن يكون حصيلة التعاون بين المخطط العسكرى والسياسى .

— هو عملية تقنين لمجموعة من المبادئ تتضمن قواعد للسلوك القومى تمثل الحد الأدنى للحماية الذاتية .

الأمن الاقليمى :

وهو اصطلاح اكثر حداثة برز بشكل واضح ما بين الحربين العالميتين ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمى الى اقليم واحد تسعى من خلال وضع وتنظيم تعاون عسكرى لدول ذلك الاقليم من منع أى قوة أجنبية أو خارجية عن التدخل فى الاقليم . وجوهر هذه السياسة هو التعبئة بالاقليم من جانب والتصدى للقوى الداخلية على الاقليم من جانب آخر ، وحماية الوضع القائم من جانب آخر ، وحماية الوضع القائم من جانب ثالث (٩) .

الأمن الجماعى :

أضاف دالاس الى فكرة الأمن الاقليمى مفهوم الأمن الجماعى ، ويعنى « التزام جميع دول منطقة معينة فيما بينها بحيث أن الاعتداء على أى دولة من تلك الدول يعنى دخول جميع دول ذلك التنظيم مباشرة فى الحرب ضد الدولة المعتدية » .

وهدف دالاس من ذلك الى احاطة الاتحاد السوفيتى بمجموعة من الاتفاقيات الاقليمية المتناسقة والمترابطة حيث كل اتفاقية تتضمن دوة هى طرف ثابت فى اتفاقيتين فى آن واحد .

ولا شك أن الأمن الحقيقى للدولة ينبع من معرفتها العميقة لمصادر

توتها فى الميادين المختلفة ، ثم تنمية هذه القدرات تنمية حقيقية حيث تكون المحصلة المترجمة لذلك هى زيادة قدرة الدولة التى تعتبر درع الأمن الحقيقى لحاضرها ومستقبلها . فالأمن يبنى على التنمية ، والتنمية تبنى على التقدم فى المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والمرتبطة مع بعضها ارتباطا مباشرا ، ويتوقف النمو فى احداها على النمو فى غيرها من المجالات ، فكلما تطورت التنمية كلما زاد الأمن وزادت أعماقه وارتفع بنيانه .

وهكذا يتسع مفهوم الأمن القومى ليشمل عناصر المصلحة القومية السياسية والاقتصادية والعسكرية . ولما كانت المصلحة القومية هى عامل متغير ، لذا فقد اتصف الأمن القومى بصفة التغير والنسبية ، فالأمن القومى للدولة العظمى يتصف بالهجوم والعالية نظرا لأن مصالحها تنتشر وتتسع على رقعة العالم ، بينما الأمن القومى للدولة الصغرى يتصف بالدفاع والذاتية لأن مصالحها اقليمية ومحدودة .

ومن هنا فان الأمن القومى يعتبر متغيرا ومختلفا من نظام لآخر ، ويتأثر بالنظام السياسى القائم ونوع الزعامات فى الدولة والوطن ، ويتفاعل الأمن القومى بابعاده السياسية ، الاقتصادية ، العسكرية ، الاجتماعية والبيئية داخل مجالاته الثلاثة وهى المجال الداخلى والمجال الاقليمى والمجال الدولى ليفرز ويعزز الأمن والاستقرار والرخاء والسكينة للمواطنين (١٠) .

ثانياً - الأهمية الجيوبولوتيكية لباب المندب :

يبلغ اتساع مضيق باب المندب ٢٣٢ كم فيما بين رأس باب المندب شرقا ورأس سيعان غربا . وتقسم جزيرة بريم التى تبلغ مساحتها ١٢٨ كيلو متر مربع المضيق الى ممرين ملاحيين ، الشرقى وهو الممر الاسبوى ويبلغ اتساعه حوالى ثلاثة كيلو مترا ، والغربى ويبلغ اتساعه حوالى ٢٠ كيلو مترا ويوجد فى هذا الممر ست جزر يطلق عليها مجموعة جزر « سيبا » وهى تقترب من الساحل الغربى للبحر الأحمر أكثر بالاضافة الى وجسود بعض الشعب المرجانية التى تحد من حرية الملاحة ، وبذا فان الممر الغربى يبلغ اتساعه الصالح للملاحة حوالى ١٧ كيلو مترا .

(١٠) د. محمود محمد خليل : المصلحة القومية ، المجلة العسكرية للقوات المسلحة ، العدد ٢٢٨ ، ١٩٨٣ ، ص ١٨ .

ويبلغ قاع المضيق فى الممر الشرقى حوالى ٨١ مترا ، أما على الغربى فيبلغ ٦٣ مترا ، وينحدر القاع نحو خليج عدن حيث يصل عمقه الى ١٠٠٠ متر وبذا فان صلاحية الملاحة تكون أكثر فى الممر الغربى من المضيق . وكلما اتجهنا جنوبا أو شمالا من المضيق يتسع البحر الأحمر ، وبالتالي فلن فوة الضغط من قبل الدول المطلة عليه تقل .

ويمكننا تقسيم الدول المطلة على المضيق والبحر الأحمر من حيث مدى امكانياتها فى التأثير والسيطرة على المضيق سواء اكانت هذه السيطرة سيطرة جغرافية أو سيطرة استراتيجية الى مجموعتين : (١١)

المجموعة الأولى :

وهى الأكثر تأثيرا والتي تتوفر لها السيطرة الجغرافية وهى اليمن الجنوبي وجيبوتى . وان كانت امكانيات اليمن الجنوبي أكثر لسيطرة ميناء عدن على المضيق ، ولبعد ميناء جيبوتى وانحرافه عن خط الملاحة الرئيسى حيث يلزم للسفن المتجهة الى جيبوتى أن تقطع مسافة تستغرق ست ساعات للوصول الى الميناء .

المجموعة الثانية :

وهى الصومال واثيوبيا واليمن الشمالى ، ويتوفر لهما السيطرة الاستراتيجية حيث توفر ذلك مجموعة الجزر المنتشرة أمام سواحلها . ومن يسيطر على تلك الجزر يمكنه السيطرة على المضيق من اتجاه الشمال حيث جزر : دهلك ، قمران ، الطير ، الزبير ، فراسان وكذلك من اتجاه الجنوب حيث جزر : عبد الخورى ، سمحا ، درزى ، سوقطرة .

ونفتقر مجموعة الجزر فى باب المندب الى السكان بل ان بعضا منها يخلو من السكان ، وهذا يؤدي الى امكانية استغلال تلك الجزر بواسطة قوى خارجية بحرية فى سرية تامة . كذلك تتميز المنطقة بوجود مجموعة من الموانئ الحيوية مثل : الحديدية ، المكلا وعدن على الساحل الاسيوى وموانئ

(١١) د. محمود توفيق محمود ، المدخل الجنوبى للبحر الأحمر ، دار المريح الرياض ١٩٨٣ ، ص ٩٠ — ١٢٠ .

مصوع ، عصب ، أبوك ، بربرة وجيبوتى على الساحل الإفريقى . وجميعها من الموانى الحيوية التى تصلح للاستخدامات العسكرية وهذا يزيد من الأهمية الجيواستراتيجية لكل، من اليمن الجنوبى واثيوبيا وجيبوتى . وبالرغم من ذلك فهناك صعوبة فى عمليات الانزال البحرى فى المنطقة نتيجة لوجود الشعب المرجانية التى تشكل حواجز موازية لخط الساحل ، ولكنها تسمح بعمليات انزال بحرئ محدودة .

ولا شك أن باب المندب قد اكتسب أهميته من وجهة النظر الاستراتيجية من وجوده كبوابة جنوبية للبحر الأحمر حيث يقع بين الزاوية الجنوبية الغربية لشبه الجزيرة العربية وبين إفريقيا . وقد أظهرت حرب أكتوبر ١٩٧٣ أهمية مضيق باب المندب حيث تمكنت البحرية المصرية من اغلقته والسيطرة عليه ، وبذا فان من يسيطر على باب المندب يمكنه السيطرة على الملاحة فى البحر الأحمر وقناة السويس .

ولا شك أن وجود قناة السويس قد زاد من الأهمية الجيوبولوتيكية له خاصة مع ما تم من تطوير بها بحيث تسمح بمرور ناقلات البترول حمولة ٣٧٠.٠٠٠ طن ، والناقلات الفارغة فى رحلة العودة حتى حمولة ٣٧٠.٠٠٠ طن .

أما من وجهة نظر الأهمية الاقتصادية فهو بوابة الممر المائى الذى يحمل الطاقة الى أوروبا ، حيث يربط منابع البترول فى الخليج العربى وشبه الجزيرة العربية بالدول الأوروبية ، وتم عبره ناقلات البترول الخام والمواد الأولية اللازمة للصناعة الى أوروبا ، وكذلك المواد المصنعة أو النصف مصنعة من أوروبا الى دول شرق إفريقيا ومنطقة الخليج العربى ، أى انه حركة ملاحية دائبة ، ومتنفس حيوى لمجموعة دول أوربا ومصدر التجارة المتصلة الى دول الشرق الأقصى واسيا وأستراليا .

وقد ركزت التجارة الدولية على استخدام البحر الأحمر نظرا لقصر المسافة بين الغرب والشرق ، حيث تبلغ المسافة من جبل طارق الى مضيق باب المندب حوالى ٦٥٠٠ كيلو مترا ، بينما تصل المسافة بينهما عن طريق رأس الرجاء الصالح الى حوالى ١٩٠٠٠ كيلو مترا أى ثلاثة أضعاف المسافة، بالإضافة الى ما توفره من طاقة مستهلكة واختصارا للوقت .

ويمر من مضيق باب المندب ٤٠٪ من اسطول الناقلات المحمل بالبترول وحوالى ٩٣٪ من هذا الاسطول فارغة فى اتجاهها لمصادر انتاج البترول فى المنطقة .

أما من وجهة نظر الأهمية السياسية فإنه يمثل تيار هجرة بشرية عظيمة الشأن من البلاد العربية الى السواحل الإفريقية والتي مثلت أولى الروابط العربية الإفريقية فى الجوانب الاقتصادية والثقافية والسياسية والحضارية ، كما كان باب المندب همزة الوصل بين شعوب الأقاليم الواقعة عليه والعالم المحيط بها ومع العالم الخارجى فى الشرق والغرب (١٢) .

ثالثاً — العلاقات العربية الإفريقية حول باب المندب :

تطل كل من جيبوتى واثيوبيا والصومال على المضيق من جهة الغرب أى من الساحل الإفريقى ، واليمن الجنوبي واليمن الشمالي من جهة الشرق أى من الساحل الاسيوى . ويمكن تقسيم هذه الدول الى مجموعتين : المجموعة الأولى : وهى ذات التأثير المباشر على المضيق وهى اليمن الجنوبي وجيبوتى ، أما المجموعة الثانية : فتأثيرها غير مباشر وهى الجمهورية العربية اليمنية واثيوبيا والصومال .

وقد كانت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مستعمرة بريطانية منذ عام ١٩٢٧ حتى قيام ثورة أكتوبر عام ١٩٦٣ ، ونجاح جبهة التحرير فى الحصول على الاستقلال فى نوفمبر ١٩٦٧ وأعلن عن قيام « جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية » وبرحيل بريطانيا عن شرق السويس وظهور الحركات الاشتراكية فى المنطقة ولجوء اليمن الجنوبي الى الاتحاد السوفيتى لاداءه بالسلاح ، تطورت العلاقات بينهما حيث وقعت معاهدة صداقة وتعاون بينهما ودخل اليمن الجنوبي فى دائرة الاستقطاب السوفيتى .

أما جمهورية جيبوتى وهى ما سميت بالصومال الفرنسى سابقا ، حيث يرجع ارتباط فرنسا بالمنطقة منذ عام ١٩٦٢ وقامت ببناء ميناء فى منطقة رأس جيبوتى فى عام ١٨٨٨ ، وقد نالت جيبوتى استقلالها فى ٨ مايو عام ١٩٧٧

(١٢) أحمد بن بريك : أثر صراعات دول القرن الإفريقى على أمن باب المندب ، مركز الدراسات العربية ، لندن ١٩٨٦ ، ص ٢ .

وانضمت الى جامعة الدول العربية ، ولكنها ما زالت على علاقات وثيقة مع فرنسا وما زال الوجود الفرنسى بها حتى اليوم .

وقد ظهر اليمن الشمالى بظهور المملكة المتوكلية الهاشمية نى اعقاب الحرب العالمية الأولى ، ثم انتقلت الى الولايات العثمانية عام ١٨٧٢ . ونى مارس ١٩١٤ اعترفت تركيا لبريطانيا بحمايتها للولايات التسع المعروفة باليمن السفلى ، ولكن بهزيمة تركيا فى الحرب العالمية الأولى أعلن الامام يحيى بن حميد الدين قيام دولة اليمن المستقلة بما فيها الولايات التسع السفلى .

ولجأ الامام يحيى للتفاوض مع انجلترا التى رفضت الاعتراف له بنى سيطرة على الولايات التسع ، مما أدى الى لجوءه للمقاومة المسلحة وانتهى ادت الى عقد معاهدة صنعاء عام ١٩٣٤ ، التى اعترف فيها الامام بحدود اتفاق عام ١٩١٤ . وبقيام ثورة سبتمبر ١٩٦٢ أعلن عن قيام الجمهورية العربية اليمنية . وهى خارج دائرة الاستقطاب العالمى حاليا ، وتحاول ان تقيم علاقات متوازنة بين كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى .

وترتبط نشأة اثيوبيا بقيام مملكة اكسوم نى شمال هضبة الحبشة نى القرن الأول الميلادى ، وبدات فى التوسع فى عهد منليك الثانى (١٨٨٩ — ١٩١٢) حيث ضمت اقاليم الأوجادين وهود ثم ارتيريا عام ١٩٦٢ عندما النى الامبراطور هيلاسلاسى الاتحاد الفيدرالى وأعلن ارتيريا كأحد محافظات اثيوبيا . وبقيام انقلاب عام ١٩٧٤ وتغيير نظام الحكم الى نظام رناسى اتبع الخط الاشتراكى . وبذا نجد انه قد حدث تحول فى العلاقات بين اثيوبيا والولايات المتحدة لتتجه اثيوبيا نحو الاتحاد السوفيتى وتوقع معه معاهدة صداقة وتعاون مازالت سارية المفعول حتى اليوم . بل وارتبطت اثيوبيا بحلف ثلاثى يضم كل من اليمن الجنوبى وليبيا ، ولا شك أن هذا الحلف يشكل خطورة حيث يضم دولتين — تابعتين للخط السوفيتى — ومسيطرتين على المضيق ، احدهما وهى اليمن الجنوبى لها تأثير مباشر على المضيق والآخرى وهى اثيوبيا ذات تأثير غير مباشر عليه .

لا شك أن للصومال بموقعها الحالى أهمية كبيرة فى السيطرة على المنطقة جنوب مضيق باب المندب . وقد تعرض الصومال لعمليات التقسيم

والتفتت نتيجة لاطماع الدول الكبرى فى المنطقة ، ونتيجة لاتفاقيات الحماية التى وقعتها تلك الدول مع شيوخ القبائل فى المنطقة . وقد قسم الصومال الى الصومال الفرنسى الذى خضع للسيطرة الفرنسية ، الصومال الانجليزى وخضع للسيطرة البريطانيع والصومال الايطالى وكان يخضع للسيطرة الايطالية ثم استقطع اقليم الـاوجادين بواسطة بريطانيا ومنح لاثيوبيا مقابل منع التفلفل الايطالى فى اتجاه السودان ، وعند اعلان استقلال كينيا أعلنت انجلترا ان اقليم N. F. O هو جزء من كينيا .

ونتيجة للمقاومة الوطنية الصومالية اضطرت كل من انجلترا وايطاليا الى منح الاقليم الاستقلال حيث توحدوا عام ١٩٦٠ وشكلا جمهورية الصومال الديمقراطية والتي أصبحت عضوا بالجامعة العربية .

وقد أقامت الصومال علاقات وطيدة مع الاتحاد السوفيتى ووقعت معه معاهدة صداقة وتعاون ، وتمكنت من بناء قواتها المسلحة بمساعدته وخاضت عدة جولات حربية مع اثيوبيا آخرها عام ١٩٧٧ بهدف استرداد اقليم الـاوجادين ، وقد أدت هذه الجولة التى حدثت ضد ارادة الاتحاد السوفيتى — الذى كان يرغب فى مرض استرخاء عسكرى على المنطقة وتكوين اتحاد كونفيدرالى بين اثيوبيا واليمن الجنوبي والصومال — الى تحوله لمساعدة اثيوبيا ، مما اضطر الصومال الى الغاء معاهدة الصداقة والتعاون وطرد الخبراء السوفيت ، وتحولها اتجاه الولايات المتحدة للحصول على السلاح الذى يمكنه من تأمين حدوده . وبالرغم من قيام هذه الجولات بين دولتين احدهما شمال المضيق والأخرى جنويه ، الا ان الملاحه فى المضيق لم تتعرض لآى مخاطر نتيجة لعدم قيام معارك بحرية بينهما(١٢) .

وبذا فاننا نجد ان هناك علاقات صداقة وارتباط تربط بين بعض الدول ذات التأثير على المضيق مثل علاقات اليمن الجنوى واثيوبيا . وعلاقات عداء بين بعض هذه الدول مثل العلاقات الاثيوبية الصومالية ، وهناك دول أخرى تقيم علاقات متوازنة مع باقى الدول مثل اليمن الشمالى وجيبوتى . الا أنه توجد صراعات بالمنطقة بالاضافة الى الصراع الصومال الاثيوبى ، والاثيوبى

(١٢) د. محمد رضا فودة : اثر التكامل المصرى السودانى على الصراع فى القرن الامريكى ، رسالة دكتوراه ، كلية الدفاع الوطنى ١٩٨٥ ، ص ٢٠٠ .

الكينى وهذه الصراعات تؤثر على أمن البحر الأحمر ككل والذي يعتبر أمن مضيق باب المندب جزءاً منه وهذه الصراعات هي :

- الصراع العربي الاسرائيلى .
- مشكلة ارتريا .
- النزاع على الحدود بين السودان واثيوبيا .
- النزاع الصومالى الاثيوبى حول الوجوديين .

رابعا — الصراع الدولى فى منطقة القرن الافريقى واثره على الأمن العربى الافريقى :

اهتم المصريون فى العصور القديمة بوجود موطىء قدم لهم على الشواطىء فى كل من ارتريا والصومال وجنوب الجزيرة العربية للحصول على البخور والعمور والاشباب اللازمة للمعابد وكذلك لجلب الفضلة والذهب . وقد دخل فى دائرة التنافس الفينيقيون حيث أرسل « جبرام » ملك صور سفنه الى البحر لتأتى له بالذهب الذى اشتهر فى تلك المنطقة ، وكان المارون عبر باب المندب والبحر الأحمر يدفعون الجزية للمسيطرين على شواطىء المنطقة .

اما فى العصور الوسطى وبانتشار الاسلام فى ربوع الجزيرة العربية والشام ومصر وشمال أفريقيا ، سيطر العرب على المداخل الجنوبية والشمالىة للبحر الأحمر وعلى أهم مواقع التجارة . وفى عهد الخلفاء الأمويين جرد العرب حملة بحرية لاتخاذ مركز بحرى على الشاطىء الغربى للبحر الأحمر « الشاطىء الارتيرى » حيث احتلت مجموعة جزر دهلك المقابلة لمصوع ، وانطلقوا منه الى بقية المراكز البحرية على الشاطىء الافريقى . وقد أقام العرب القلاع والحصون فى هذه الجزر تأمينا لحرية الملاحة وقيام ولايات اسلامية غربية مزدهرة فى دهلك والشاطىء الارتيرى .

وبافتتاح قناة السويس اشتد الصراع بالمنطقة حيث حاولت الدول الاستعمارية الكبرى الحصول على محطات بحرية على طريق المواصلات الحيوى بين الشرق والغرب ، ثم تحولت تلك المحطات الى قواعد هامة ونواة للاستعمار الأوروبى فى المنطقة . فنجد أن بريطانيا قد سيطرت على (م ٣١ — العرب فى أفريقيا)

عدن حيث منها تسيلر على مضيق باب المندب والمحيط الهندي ، وبذا يمكنها الانطلاق شرقا صوب باقى الجزيرة العربية وغربا نحو مستعمراتها فى افريقيا ، وقامت كذلك بالسيطرة على زيلع وبربرة فامكنها السيطرة من خلال الصومال البريطانى على المدخل الجنوبى للمضيق .

أما فرنسا فقد سيطرت على ميناء جيبوتى من خلال تواجدها فى الصومال الفرنسى وربطته بخط سكة حديد جيبوتى/أديس أبابا للانطلاق منه غربا .

أما ايطاليا فانها سيطرت على ارتيريا أملا فى السيطرة على الحبشة والانطلاق منه غربا للسودان .

وهنا يظهر بوضوح دور دول الكتلة الغربية فى السيطرة على منطقة المضيق حتى الستينيات من هذا القرن .

أما فى الفترة التى تلت الستينات وخاصة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وما أثبتته من أهمية السيطرة على المضيق للدولة التى ترغب فى أن تلعب دورا حيويا رئيسيا فى المنطقة يحقق لها أمنها القومى ، ومع التطور التكنولوجى الهائل فقد ازداد الصراع حدة فى منطقة المضيق .

ويحتل الصراع العربى — الاسرائيلى المركز الأول فى هذا الصراع حيث يشكل باب المندب أهمية استراتيجية لاسرائيل :

— فمن وجهة النظر السياسية تحاول اسرائيل اثبات وجودها فى منطقة باب المندب والبحر الاحمر لئفى ما تنادى به الدول العربية من أن البحر الاحمر وهو بحيرة عربية . ومن هنا جاء التعاون الاسرائيلى الاثيوبى ومحاولة اخماد الثورة الارتيرية حتى لا تستقل وتصبح جميع الدول المطلة على البحر الاحمر هى دول عربية . وبالرغم من أن العلاقات الدبلوماسية مقطوعة بين اثيوبيا واسرائيل ، وبالرغم من التحالف السوفيتى الاثيوبى ، الا أن العلاقات تحت السطح مازالت مستمرة مع اثيوبيا(١٤) ، نتيجة للمصالح المتبادلة بين اسرائيل واثيوبيا .

— كذلك فان الوجود الاسرائيلى فى منطقة باب المندب يحقق لها تفضادى اغلاق باب المندب فى وجه الملاحة الاسرائيلية خاصة بعد ما حدث فى حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ .

— وهذا الوجود يحقق أيضا اقترابها من المحيط الهندى حيث تصلها بشرق افريقيا وجنوب شرق آسيا ، ومن هنا فقد سعت للتواجد فى مجموعة جزر أرخبيل دهلك الاثيوبية (١٥) .

— تسعى اسرائيل لتجعل من البحر الاحمر حاجز فصل بين العرب والأفارقة والعرب والاسيويين بدلا من أن يكون همزة وصل او رباط بينهم (١٦) .

— وفى اطار التعاون الاستراتيجى الامريكى الاسرائيلى يمكن لاسرائيل أن تلعب دورا حيويا فى منطقة باب المندب فى نطاق الاستراتيجية الامريكية فى المنطقة .

— كذلك فان باب المندب يشكل نقطة رئيسية فى البعد الاقتصادى للامن القومى الاسرائيلى حيث من خلاله يمكنها غزو أسواق شرق افريقيا والاقتراب من منابع البترول فى الخليج العربى ، ويمثل أقصر الطرق الى شرق اسيا ، بل والى جنوب افريقيا حليفة اسرائيل .

— تتبنى اسرائيل فى استراتيجيتها فكرة تدويل باب المندب مع استمرار التواجد البحرى لها فى المنطقة ومن هنا جاء حرص اسرائيل على استمرار علاقتها مع اثيوبيا وارسالها مجموعة من القوات الخاصة فى يناير ١٩٧٦ لتدريب القوات الخاصة الاثيوبية .

ولا شك أن اسرائيل تلعب دورا حيويا فى تغذية الصراعات الدائرة فى منطقة البحر الاحمر ، سواء كانت تلك الصراعات بين دول عربية أو بين دول عربية وأخرى افريقية ، وتهدف من ذلك الى بث الفرقة بين دول المنطقة

(١٥) د. السيد عليوة : باب المندب فى الاستراتيجية الاسرائيلية ، مركز الدراسات العربية ، لندن ١٩٨٦ ، ص ١٣ .
(١٦) المرجع السابق ، ص ١٧ .

واثارة النزعات القبلية حتى تضمن عدم اتحاد دول المنطقة وقيامها بوضع استراتيجية موحدة تضر بالمصالح الاسرائيلية فى المنطقة . وهناك من الأمثلة الكثير حيث نجد مشكلة أرتيريا ، الصراع الصومالى الاثيوبى وانحياز اليمن الجنوبى الى جانب اثيوبيا ، مشكلة جنوب السودان وأثرها على العلاقات السودانية الاثيوبية . كذلك الخلافات المصرية السعودية أبان حرب اليمن .

ويجبىء التدخل الاسرائيلى اما مباشرا بالامداد بالأسلحة والذخائر وبعثات التدريب أو غير مباشر بمحاولة اثارة النزاع دون ظهورها على السطح ، ولا شك أن فشل الدول المطلة على البحر الأحمر فى عقد مؤتمر أمن البحر الأحمر عام ١٩٨٤ عند قيام ليبيا ببث اللامام فيه كانت وراءه اسرائيل بالتنسيق مع اثيوبيا ، اقتناعا من اسرائيل بأن أى استراتيجية أمنية سوف توضع للبحر الأحمر دون اشتراكها فى وضعها سوف تجيبىء فى غير صالح اسرائيل .

ولا شك أن الاستراتيجية الاسرائيلية فى منطقة باب المندب سوف تؤدى الى اضعاف الروابط العربية الافريقية فى أبعادها السياسية والاقتصادية والحضارية ، وأن هذه الاستراتيجية لن يقتصر تأثيرها على الدول المحيطة بباب المندب ، بل سوف تمتد لتشمل دول افريقية وعربية أخرى .

ويدخل باب المندب ضمن الاستراتيجية السوفيتية فى المنطقة حيث يحقق له وجوده فى المنطقة أهدافه ومصالحه سواء اكانت هذه المصالح هى مصالح سياسية أو اقتصادية أو عسكرية(١٧) حيث :

— يرى الاتحاد السوفيتى أن وجوده فى المنطقة يعكس مصالحه العامة فى افريقيا والمحيط الهندى ومنافسته للمصالح الغربية .

— تأمين وبقاء التسهيلات الجوية والبحرية التى تمكنه من مراقبة تحرك القوات الامريكية وتقوية وجوده فى منطقة المحيط الهندى وفى داخل البحر الأحمر .

(١٧) د. محمد رضا فودة : الدور السوفيتى فى منطقة البحر الأحمر ، مجلة الحرس الوطنى السعودى ، العدد ٥٢ ، الرياض ، فبراير ١٩٨٧ ، ص ٦٨ — ٧٠ .

— مساندة الأنظمة الماركسية فى المنطقة .

— استمرار وجوده فى المنطقة سيجعله يوضع فى الاعتبار — على الأقل بطريق غير مباشر — فى أى تطور يطرأ فى البحر الأحمر والخليج العربى .

— فتح مزيد من الأسواق الخارجية فى المنطقة أمام صادرات السلاح السوفيتى والصناعات السوفيتية المدنية مقابل عملات صعبة أو سلع استراتيجية (البن — القطن — الذهب — الخ) .

— تخليص النفوذ والوجود الأمريكى والغربى فى المنطقة وإبعاد دول المنطقة عن الإحلاف الغربية .

— السيطرة على الممرات المائية ومنطقة المضيق حيث يمكن تهديد خطوط الملاحة الغربية ، بل وقتل المضيق فى حالات التوتر أو الدخول فى مواجهة سافرة مع الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من أن كليهما يتحاشى ذلك .

— العمل على قيام أنظمة حكم صديقة أو موالية من دول المنطقة تعمل على الحفاظ على مصالحها .

— محاولة السيطرة على مصادر الطاقة والمواد الاستراتيجية فى المنطقة وجعلها وسيلة ضغط على المعسكر الغربى .

وعلى ضوء أهداف ومصالح الاتحاد السوفيتى فى المنطقة ونى ضوء المتغيرات الدولية يمكن إيضاح استراتيجية الاتحاد السوفيتى فى المنطقة كالآتى :

— محاولة احتواء دول القرن الإفريقى (الصومال — أثيوبيا) بالإضافة الى اليمن الجنوبى وإدخالها فى حلف أو اتحاد يدور فى فلك الاتحاد السوفيتى وبذا تتم له السيطرة على باب المندب (١٨) ، وقد نجح فى توقيع اتفاق بين

كل من اثيوبيا واليمن الجنوبي وليبيا ، ومازالت محاولاته لاختضاع الصومال وضم السودان جارية . وهنا يجب أن نلاحظ موقف الاتحاد السوفيتى فى حالة نجاحه فى الحفاظ على علاقات قوية او سيطرته على كل من الصومال واثيوبيا واليمن الجنوبي والسودان ، فيمكنه بذلك السيطرة على المدخل الجنوبى للبحر الاحمر وايجاد وجود مستمر له داخله ، ولا شك أن ذلك سوف يكون دافعا للاتجاه شمالا لاحكام سيطرته على البحر الاحمر شماله وجنوبه .

— نشر النفوذ السياسى والاقتصادى فى المنطقة بما يمكنه من التخفيف من حدة النفوذ والسيطرة الامريكية والاوربية الغربية ، ويساعد على نشر الايديولوجية السوفيتية فى المنطقة(١٩) .

— استنزاف جهود وامكانيات الولايات المتحدة والدول الغربية نتيجة لتواجده ونشاطه فى المنطقة ، بما يجعلها تشعر بقوة التهديد السوفيتى لاستغلال مثل تلك المواقف فى مباحثاته مع الولايات المتحدة الامريكية .

— التوسع فى عقد اتفاقيات الدفاع المشترك والحصول على التسهيلات البحرية والجوية مع زيادة التواجد العسكرى فى دول المنطقة .

— الاحتفاظ بمعدات عسكرية كبيرة محفوظة فى بعض دول المنطقة ، مع الاحتفاظ بقوات جوية حديثة متمركزة فى قواعد جوية فى بعض دول المنطقة يعمل عليها طيارون كوبيون او من المانيا الشرقية او سوفيت بما يمكنه من سرعة التحرك فى المنطقة .

— مواجهة التحدى الايديولوجى والسياسى لجمهورية الصين الشعبية بعد اكتسابها موانع جديدة فى القارة فى تنزانيا وزائير ولدى حركات التحرير فى افريقيا الجنوبية وفى موزمبيق(٢٠) .

(١٩) عبد الرحمن اسماعيل الصالحى ، التدخل الأجنبى فى القرن الاثني عشر ، الندوة الدولية للقرن الاثني عشر ، معهد البحوث والدراسات الاثني عشرية ، يناير ١٩٨٥ ، ص ١٦ .
(٢٠) د. مجدى حماد : الاتحاد السوفيتى وكوبا والقرن الاثني عشر ، السياسة الدولية ، عدد ٥٤ ، ١٩٧٨ ، ص ٣٣ .

وقد جاء موقف الاتحاد السوفيتى من مشاكل المنطقة انطلاقا من استراتيجيته فيها ، فنجد انه كان يمد جبهات التحرير الارتيرية بالمساعدات خاصة الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا ، وجاءت جميع مواقفه فى الأمم المتحدة مؤيدة لاستقلال ارتيريا بهدف امكانية السيطرة عليها عند استقلالها وبذا يمكن أن يحقق وجوده فى البحر الأحمر . ولكن بتحوله من الصومال الى اثيوبيا أوقف مساعدته لجبهات التحرير الارتيرية حتى لا تستطيع أن تحقق استقلالها، حيث لا تمثل اثيوبيا بدون ارتيريا أى قيمة استراتيجية للاتحاد السوفيتى .

وقد حاول الاتحاد السوفيتى تكوين اتحاد كونفيدرالى يجمع كل من الصومال واثيوبيا واليمن الجنوبى بهدف التغلب على مشكلة الاوجادين حيث. سوف تصبح جزءا من الاتحاد سواء اكانت تتبع اثيوبيا أو تنتقل تبعيتها الى الصومال . ولكن مع قيام جبهة تحرير الصومال الغربى بمحاولة تحرير الاوجادين وتدخل الصومال الى جانبها دون علم الاتحاد السوفيتى ، مما أدى الى تحوله اتجاه اثيوبيا . ومازال الاتحاد السوفيتى يعمل على تثبيت اقدمه فى داخل اثيوبيا بهدف زيادة سيطرته على منطقة باب المندب بتواجده أيضا فى اليمن الشمالى . ولا شك أن استراتيجية الاتحاد السوفيتى المبنية على السيطرة على اكتاف المضيق ، تعززها عملية اضعاف لدول المضيق عسكريا وابقائها فى احتياج للاتحاد السوفيتى بصفة مستمرة ، مع تجميد مشكلة ارتيريا والوجادين ، سوف يجعل احتياج كل من اثيوبيا واليمن الجنوبى للاتحاد السوفيتى مستمرة وبذا يضمن استمراره فى المنطقة وابعاد الولايات المتحدة الامريكية عنها .

أما بالنسبة لمشكلة الحدود السودانية الاثيوبية فيقوم الاتحاد السوفيتى بتنفيذة المتمردين بجنوب السودان من خلال اثيوبيا بهدف زعزعة الاستقرار بالسودان وردا على نشاط جبهات التحرير الارتيرية عبر الحدود السودانية .

أما الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية ، فيقلقها الوجود السوفيتى فى المنطقة بهذه الصورة خاصة بعد توطد العلاقات الاثيوبية السوفيتية وهذا يشكل تهديدا للاهداف والمصالح الامريكية التى نوضحها فيما يلى :

— العمل على تخفيف حدة التوتر على الحدود الاثيوبية مع الصومال والسودان .

— تشجيع التعاون الوثيق بين كينيا والصومال .

— مساعدة الدول الصديقة فى المنطقة وخاصة كينيا والصومال والسودان ، ومدهم بالمعونة الاقتصادية والعسكرية لتنفيذ المخططات العسكرية لها .

— تشجيع الجهود المحلية المناهضة للسوفييت .

— منع الاتحاد السوفيتى من الوصول الى منابع البترول أو المياه الدافئة أو تنفيذ حلمه القيصرى القديم .

— تأمين حرية حركتها فى البحر الأحمر ومنطقة المضيق ، وفى المقابل محاولة تعويق الكتلة الشرقية من التمتع بنفس المزايا .

— تأمين المصالح الاقتصادية والاستثمارات الامريكية والغربية فى المنطقة والقارة الافريقية ، مع المحافظة على الأسواق الامريكية ومحاولة فتح أسواق جديدة فى المنطقة .

— استخدام العون الاقتصادى والسياسى والعسكرى كوسيلة ضغط لتحقيق أهدافها وتنفيذ سياستها فى القارة ، والعمل على استقطاب الصومال بعيدا عن الفلك السوفيتى مع توسيع هوة الخلاف بينهما (٢١) .

— تجنب الوصول بالمشاكل الافريقية الى المواجهة المباشرة مع السوفييت حفاظا على استمرار نجاح سياسة الوفاق الدولى بينهما (٢٢) .

وتد وجدت الولايات المتحدة فى نطاق استراتيجيتها فى المنطقة أن أى وجود عسكرى كبير على الأرض كثيرا ما يؤدي الى عكس الفرض المقصود منه فقد كانت التواعد البريطانية أحيانا بحاجة الى اعداد كبيرة من الجنود

(٢١) لواء أ. ح. محمد نجاتى إبراهيم : استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية وأثرها على الأمن القومى ، الندوة العسكرية العلمية الافريقية أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٤ ، ص ١٥ .

(٢٢) كلية الدفاع الوطنى ، دراسة النظم الدولى والقوتين الأعظم ، بحث غير منشور ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ١٠ .

لحمايتها . لذا فقد لجأت الولايات المتحدة الى استخدام أسلوب التسهيلات بالرغم من انها تحتاج الى منشآت أمنية فى المنطقة المباشرة بالإضافة الى مطارات ومنشآت دعم متقدمة ، مع التركيز على القدرات الجوية والبحرية(٢٣) .

وانطلاقا من استراتيجية الولايات المتحدة فقد احتفظت بعلاقات وثيقة مع اثيوبيا واستمرت كذلك لفترة طويلة فى فترة حكم الامبراطور هيلاسلاسى، ولم تكن المشكلة بين الصومال واثيوبيا — من وجهة النظر الامريكية — تشكل خطرا كبيرا على اثيوبيا ، وقد قامت الولايات المتحدة بعمل دراسة عسكرية خاصة خلصت منها انه من غير المنطقى أن تهدد دولة تعدادها ثلاثة ملايين نسمة ، دولة كاثيوبيا يبلغ تعدادها اكثر من ثلاثين مليون نسمة ، واستبعدت الدراسة امكانية قيام الصومال بعدوان عسكري على اثيوبيا ، بالرغم من ان الاحداث التى طرأت بعد ذلك فى عام ١٩٦٤ ، ١٩٧٧ اثبتت عكس ذلك(٢٤) .

وانطلاقا من الاستراتيجية الامريكية فى المنطقة جاء موقفها من مشاكل المنطقة . فنرى انها ترى ان انسب أسلوب لحل المشكلة الارتيرية هو الحل السلمى باعطاءها استقلال اداريا ذاتيا فى اطار الوحدة الاثيوبية وذلك الموقف لم يتغير حتى بعد قيام الثورة الاثيوبية وتوجهها اتجاه الاتحاد السوفيتى ، نظرا لاعتنائها بأن استقلال ارتيريا وتوجهها العربى سيحيل البحر الأحمر بحيرة عربية ، وهذا يتعارض مع استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية التى تعارض أى تكتل عربى فى المنطقة خاصة بعد حرب ١٩٧٣ . كذلك تحاول الولايات المتحدة الامريكية تحسين علاقاتها مع اثيوبيا املا فى أن تعود مرة اخرى الى الحضيرة الامريكية ، وهذا يتمشى مع استراتيجية الولايات المتحدة فى المنطقة والتى تعمل على ابعاد الوجود السوفيتى منها(٢٥) .

(٢٣) هيئة الاركاب البريطانية ، تقرير اللجنة الاطلسية البريطانية ، ووثائق سلسلة الدراسات الاستراتيجية ، مركز العالم الثالث ، لندن ، ١٩٨٣ ، ص ١٨ .

(٢٤) سوسن حسين، السياسة الامريكية فى افريقيا، السياسة الدولية، عدد ٥٤ ، القاهرة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٣٨ .

(٢٥) د. محمد رضا فودة: أثر التكامل المصرى السودانى على الصراخ فى القرن الافريقى مرجع سابق ، ص ٣٩٩ .

أما الموقف الأمريكى من مشكلة الوجوديين فهو أيضا بقاء الوجوديين كجزء من اثيوبيا ولم يتغير ذلك الموقف حتى بعد خروج الولايات المتحدة من اثيوبيا وتحولها اتجاه الصومال ودعمها بالأسلحة الدفاعية . بل حافظت الولايات المتحدة على عدم قطع الخيط نهائيا مع اثيوبيا فوافقت منحها الهبات الا انها لم توقف مبيعات السلاح المتعاقد عليها . وتهدف الولايات المتحدة من حل المشكلة سلميا الى :

— عدم تطور المواجهة الاثيوبية الصومالية الى مواجهة بين القوتين العظمتين .

— ان استمرار التوتر فى الوجوديين سوف يؤدي الى زيادة الاحتياج الاثيوبى للوجود السوفيتى والكوبى للمعاونة فى مجابهة الموقف وهذا يتعارض مع السياسة الامريكىة فى المنطقة .

وبتكرار الاعتداءات الاثيوبية على الصومال واحتياج الصومال لتسليح أمريكى يعوضها ما فقدته من أسلحة سوفيتية ، توصلت الولايات المتحدة الى اتفاق مع الصومال على أن تمدها بأسلحة دفاعية مقابل الحصول على تسهيلات جوية وبحرية فى شمال الصومال وبذا نجد انه قد تم تحول الولايات المتحدة الى الصومال لتعوض الوجود الذى فقدته فى اثيوبيا وبذا يمكنها أن تؤدى الدور الذى ترغبه من جنوب المضيق بدلا من شماله .

وهنا يجدر الاشارة الى أن كلا من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكىة ترغبان فى بقاء ارتريا كجزء من اثيوبيا ، حيث باستقلال ارتريا تصبح اثيوبيا دولة حبيسة غير ذات اهمية لكليهما . كذلك يوجد صراع بين الدولتين لاستقطاب اليمن الشمالى الذى يحاول أن يحتفظ بعلاقات متوازنة بينهما .

أما فرنسا فانها تثبت أقدامها فى جيبوتى بالرغم من نيلها الاستقلال ويأتى ذلك من خلال تقديم المعونات وتدريب القوات المسلحة لها .

وبذا فاننا نجد أن الصراع العالمى رخصة بين القوتين العظمتين وجه الى السيطرة على السلع الاستراتيجية والممرات المائية الدولية . فبينما نجد أن الولايات المتحدة الامريكىة تضع ضمن استراتيجيتها ضرورة لمحافظة

على أمن دول الخليج العربى حتى لا تتأثر صادرات البترول اليها او الى الدول الأوروبية ، نجد أن الاتحاد السوفيتى يتسابق لتكوين أحزمة تحيط بمناطق البترول التابعة للولايات المتحدة ويحاول الاتحاد السوفيتى ادخال دولا عربية وافريقية فى تلك الأحزمة مثل اليمن الجنوبى ، اثيوبيا ، ليبيا ، أنجولا .

كذلك نجد أن كلا من الدولتين يتصارعان للسيطرة على الدول العربية والافريقية ذات المواد الأولية الحيوية سواء للصناعات الحربية أو للناحية الاقتصادية وهنا نجد أن اسلوب وشكل السيطرة يختلف من قوّة لأخرى وكذلك من موقف لآخر فنجد أن :

— الاتحاد السوفيتى قد استطاع أن يكتسب فى السنوات الاخيرة مواقع هامة لتحقيق استراتيجية فى القارة الافريقية تحت ستار مساعدة حركات التحرر ، واصبح الوجود السوفيتى واضح فى كثير من الدول العربية والافريقية مثل اليمن الجنوبى ، ليبيا ، أنجولا . الخ .

— أما الولايات المتحدة الامريكية فنجد انها قد اقتنعت عقب مشوبه الحرب الايرانية العراقية ، واستيلاء الاتحاد السوفيتى على أفغانستان بضرورة دعم وجودها فى افريقيا والدول العربية حيث سعت الى الحصول على التسهيلات العسكرية بالاضافة الى دعم وجودها فى كينيا والصومال وكذلك وجودها البحرى فى المحيط الهندى ، بالاضافة الى دعم المملكة العربية السعودية باحتياجاتها من كافة انواع الأسلحة المتطورة للغاية لدعم قدراتها القتالية .

وبذا فان قيام الدول العظمى بامداد الدول العربية والافريقية بأحدث ما فى ترساناتهم من الأسلحة والمعدات المتطورة والتي لا تقوى جيوش هذه الدول على استيعابها ، وتقوم فى مقابل ذلك بأخذ ائمانها ان لم تكن نقدا فتكون مقابل سلع استراتيجية مثل البن والقطن ، ولا شك أن ذلك يؤثر على الأمن القومى لتلك الدول فى بعده الاقتصادى والداخلى ويؤثر على التنمية الشاملة للدولة .

ان الاستقطاب العالمى للدول المحيطة بباب المندب بواسطة القوى العظمى واتباعها للخط السياسى والايديولوجى لتلك الدول أدى الى زيادة

الفرقة وزيادة حدة المشاكل بين تلك الدول وخلق التكتلات مما أدى الى عدم استقرارها وتفرغها للتنمية الشاملة التى هى محور أمن تلك الدول .

كذلك فان استمرار الاضطرابات بين دول المنطقة وعدم حل مشاكلها بالطرق السلمية سوف يؤدى الى زيادة اقبالها على استيراد السلاح ، كذلك سوف يؤدى الى زيادة حدة مشكلة اللاجئين وما لها من اثار ضارة بالأمن القومى للدولة المضيفة لهم .

يشكل الصراع الدولى بالمنطقة تهديدا للمصالح العربية والافريقية ، ويهدد بخلق باب المندب فى وجه ناقلات البترول من الخليج الى الدول العربية والافريقية .

ولا شك أن محاولات التسلل الاسرائيلى للمنطقة مرة أخرى خاصة بعد اعادة علاقاتها مع زائر ، وما تسعى اليه من محاولة خلق تيار معارض للدول العربية فى افريقيا اثره على توتر العلاقات العربية — الافريقية نظرا لأن الدول العربية ترى فى استمرار قطع الدول الافريقية لعلاقاتها مع اسرائيل وسيلة للضغط عليها لاعادة الحق العربى الى أصحابه .

خامسا — نحو مفهوم لأمن منطقة باب المندب :

هناك عوامل عديدة تحتم وجود أمن عربى — افريقى مشترك وبصفة خاصة لمنطقة باب المندب : (٢٦)

— فمن الناحية الجغرافية تشكل الدول العربية الاسيوية والدول الافريقية كتلة استراتيجية واحدة يحدها شرقا الخليج العربى وشمالا البحر المتوسط وغربا المحيط الأطلسى وجنوبا المحيط الهندى ويعتبر باب المندب أحد النقاط الحيوية فى تلك الكتلة . كذلك فان الدول العربية يقع بعضها منها فى اسيا وهذه تعتبر حلقة وصل بين العالم العربى واسيا ، وباتى الدول العربية فى افريقيا وعددها تسع دول يبلغ تعداد سكانها حوالى ثلث تعداد سكان افريقيا وهى تعتبر كحلقة وصل لافريقيا باوروبا .

(٢٦) د. محمد رضا فودة : مستقبل التعاون العربى الافريقى ، الندوة العسكرية العلمية الافريقية ، اكااديمية ناصر العسكرية العليا ١٩٨٤ ، ص ١٥ — ١٨ .

— ومن الناحية الاقتصادية تعتبر الدول العربية والافريقية مخزنا هائلا للمواد الخام والمواد الاستراتيجية التي تحتاجها الدول الكبرى للصناعة ، بالإضافة الى انها أيضا مصدرا رئيسيا للطاقة المطلوبة لتصنيع المواد الخام . كذلك فان الدول العربية والافريقية فى منطقة باب المندب تعتبر خطوط مواصلات استراتيجية تمر فيها المواد الخام فى طريقها للدول الكبرى وكذلك المواد المصنعة فى طريقها الى الدول العربية والافريقية ، وبالرغم من الموارد الهائلة التى تمتلكها كثير من الدول العربية والافريقية الا أن حالة الفقر والتأخر ما زالت سائدة بين شعوبها مما يهدد أمنها القومى .

وهناك قضايا أمنية مشتركة تحتم وجود أمن عربى — افريقى مشترك وهى :

- مشكلة اللاجئين .
- مشكلة التخلف واهدار الامكانيات .
- امتلاك القدرة النووية .
- الاستقطاب الدولى .
- ضعف فاعلية المنظمات الاقليمية .

وبذا فاننا نجد : أن هناك تأثيرا متبادلا بين ما يحدث فى الدول العربية وما يحدث فى الدول الافريقية ، وان هناك علاقات افريقية عربية قديمة ومستمرة فى جميع المجالات ، وانه يجب وجود نظرة مشتركة لأغلب المشاكل المتشابهة والقضايا المشتركة ، لذا يجب وضع استراتيجية وسياسة موحدة لمواجهةها وتعاون كامل فى التنفيذ .

ولما كان مضيق باب المندب هو أحد مفاتيح الأمن العربى الافريقى لذا يجب ان يولى عناية خاصة من قبل الدول العربية والافريقية ، ولتحقيق أمن باب المندب يجب :

- ١ — تحقيق الأمن القومى للدول المطلة على المضيق ، وهذا لن يتأتى الا اذا تم حل المشاكل الداخلية بتلك الدول كخطوة أولى ، يليها حل المشاكل بين تلك الدول وبعضها ، أى انه يجب حل مشكلة ارتريا ومشكلة الوجوديين والحفاظ على استقلال جيبوتى .

٢ — ابعاد دول المنطقة عن دائرة الصرا عوالاستقطاب الدولى ولا شك ان الخطوة الأولى والخاصة بتحقيق الأمن القومى لدول المنطقة ستكون العامل الأساسى لتحقيق الخطوة الثانية ، نظرا لانه اذا ما حلت مشاكل المنطقة فلن يكون هناك احتياج لتدخل قوى خارجية تحمى نظام ضد الآخر .

٣ — الامتناع عن منح القواعد والتسهيلات للدول الأجنبية بالمنطقة .

٤ — لابد من تحقيق السيطرة على جزر باب المندب بالتواجد فيها سواء اكان تواجدا عسكريا أو مدنيا أو مشتركا منعا لاستغلالها من قبل دول أخرى دون علم من الدول صاحبة السلطة الشرعية على تلك الجزر ، وكذلك وضع خطة مستمرة لمراقبة تلك الجزر خاصة تلك التى يصعب الإقامة المستمرة فيها من قبل مواطنى دول المنطقة .

٥ — وضع استراتيجية عربية افريقية مشتركة لتأمين باب المندب تراعى الاعتراف بحق الدول الأخرى فى استخدام المضيق ، ولا شك أن مثل تلك الخطوة لن تؤدى الى الغرض المنشود منها الا اذا تم ازالة الخلافات القائمة بين بعض الدول العربية بالمنطقة واثيوبيا ، وذلك بهدف أن تقوم كل دولة بتحمل مسؤوليتها فى تأمين المنطقة . ويمكن أن يتأتى ذلك عن طريق تكوين هيئة دول حوض البحر الاحمر لتكون هيئة مسؤولة عن وضع خطة تأمين البحر الاحمر والذى يمثل باب المندب أحد قطاعاته ، وتتولى تحديد مسؤوليات كل دولة المادية والعسكرية والاقتصادية ، وكذلك القيادات المسؤولة عن تأمين كل قطاع ، وحجم القوات وأماكن تمركزها وأسلوب التنسيق بينها ومسؤولية السيطرة عليها ، وأسلوب التأكد من استعدادها المستمر ، ونظام للمراقبة والانذار .

٦ — أن تشارك الدول العربية المعنية بأمن باب المندب فى تكاليف خطة التأمين مثل المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربى .

٧ — تنشيط منطقة باب المندب اقتصاديا وسياسيا حتى تصبح كمنطقة جذب يمكنها تحقيق عائد بالعملات الحرة يعود على دول المنطقة .

الختام :

لا شك أن مضيق باب المندب يلعب دورا رئيسيا فى تحقيق أمن المنطقة وان من يسيطر على المضيق يمكنه التأثير فى الملاحة بالبحر الاحمر وكذلك بقناة السويس . وان وجود استراتيجية موحدة لدول المنطقة لتأمينه اصبح ضرورة ملحة لابعاد الوجود الأجنبى من المنطقة ، وان الامتناع عن منح التسهيلات هو أحد الضروريات لابعاد ذلك الوجود الأجنبى ، وانه فى غياب أمن عربى جماعى وأمن أفريقى جماعى أصبحت هناك ضرورة للتنسيق بين دول المنطقة لتحقيق أمن باب المندب مفتاح افريقيا من الشرق ومفتاح آسيا من الغرب . ومن هنا جاء المقترح الخاص بانشاء هيئة دول حوض البحر الاحمر والتي ستكون مسؤولة عن وضع الخطط اللازمة للتأمين مع استمرار المتابعة والتنسيق بين الدول وتدبير الموارد المالية اللازمة لخطة التأمين ، وذلك حتى لا تتكرر حوادث تلغيم البحر الاحمر وما لها من أثر على الأمن القومى لدول المنطقة .